

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير حالة البلاد 2019

تمهيد



نضع بين يدي القارئ تقرير حالة البلاد لعام 2019، تنفيذاً لوعدها بأن التقرير الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمرة الأولى في عام 2018 كفعل رقابي، سيصبح تقريراً سنوياً.

إنّ الهدف المحدد من هذا الجهد البحثي السنوي، هو متابعة ومراقبة أداء الوزارات والمؤسسات المعنية استناداً إلى ما أعلنته هذه الجهات من استراتيجيات وأهداف تسعى إلى تحقيقها. مع الأخذ في الحسبان أن المواضيع ذات البعد الوطني؛ كالفقر والبطالة والنمو، لن يتم تناولها بالتفصيل - بالرغم من أهميتها-، وإنما سيتعاطى معها التقرير وفقاً لورودها في استراتيجيات القطاعات والمجالات المشمولة فيه.

وأتبعت في إعداد المراجعات في هذا التقرير المنهجية نفسها المتبعة في تقرير عام 2018، ابتداءً من اختيار فرق البحث من ذوي الاختصاص لكل قطاع أو مجال، مروراً بتحكيم المراجعات الأولية من خبراء، وصولاً إلى عرض مسودات المراجعات ضمن جلسات عصف ذهني ورش عمل للاستماع إلى أصحاب المصالح والاختصاص من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني للاستفادة من معارفهم وتجاربهم وتضمين توصياتهم وملاحظاتهم في المراجعات لتصبح بصيغتها شبه النهائية.

ويختلف تقرير حالة البلاد لعام 2019 عن سابقه من حيث الهيكل؛ فقد قُسم التقرير إلى ثمانية محاور رئيسية يتضمن كلٌّ منها مجموعة من المراجعات، ويُستهل كلٌّ محور بملخص يهدف إلى عرض التشبيكات بين المراجعات المتضمنة فيه، وتقديم تحليل حول مدى الترابط والتقارب (أو التباعد) بين هذه المراجعات، وخصوصاً في جزئية تنفيذ الاستراتيجيات المعلنة.

وتبدأ كل مراجعة في التقرير بملخص تنفيذي للتعريف بما تستهدفه من استراتيجيات معلنة تقوم الجهات الحكومية بتنفيذها، وتحليل مستوى الإنجاز بها، ومراجعة التوصيات الواردة في تقرير حالة البلاد لعام 2018. وتنتهي المراجعة بتقديم النظرة المستقبلية والتوصيات للمضي قدماً في تنفيذ الاستراتيجيات. ونظراً لديناميكية التقرير، استمرت عملية التحديث وإضافة التعديلات والإنجازات المتحققة من خلال التنفيذ إلى حين إعداد النسخة النهائية من التقرير في الأول من شهر كانون الأول لعام 2019.

وقد حرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إرسال نسخ من تقرير حالة البلاد لعام 2018 فور صدوره، للوزارات والمؤسسات التي عمل معها على إعداده، ومثل ذلك التقرير «جردة حساب»، لكن المجلس لم يتلقَ حتى وقت كتابة هذه السطور أي رد من هذه الوزارات والمؤسسات يفيد -على الأقل- بأنها تسلمت التقرير، رغم أنه أرسل لها عبر مخاطبات رسمية. وكان المأمول أن يحقق التقرير حالة مراجعة منهجية على مستوى الدولة.

وتقتضي الموضوعية القول إن هناك قدراً من الإنجاز بدأ ملموساً خلال العمل على تقرير حالة البلاد لعام 2019، عبّرت عنه تحركات عدد من الوزارات والمؤسسات وقيامها بمراجعة التوصيات التي خرج بها التقرير السابق، ورغم أن مثل هذه الجهود ضرورية ومطلوبة ولا غنى عنها، إلا أنها تتسم بالحدودية عموماً، باستثناء ما يجري العمل عليه في إعادة هيكلة معهد الإدارة العامة والدور المحوري لوحدة تطوير الأداء المؤسسي والسياسات في رئاسة الوزراء في إيجاد نهج جديد في إدارة الأداء المؤسسي. وقد كانت هذه من أبرز توصيات تقرير حالة البلاد لعام 2018.

إن النتيجة الساطعة التي يمكن الوصول إليها من تقرير حالة البلاد لعام 2018 تتلخّص في ضعف مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها المعلنة، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الخطوة الأولى لإعادة بناء المؤسسات تكمن في التمكين المعرفي لحلقات الإدارة العليا والوسطى وبناء القدرات القيادية.

من غير المتوقع طبعاً إحداث تغييرات نوعية وجذرية على أداء المؤسسات وأجهزة الدولة خلال عام واحد، لكن بالإمكان البدء بخطوات تنفيذية أولية تنبئ بتغيير النهج القائم، اعتماداً على رؤى وخطط عمل جديدة من شأنها التأثير إيجاباً على تحسين نوعية الحياة للمواطنين، وهو ما يعدّ شرطاً أساسياً لمحاولات الخروج من الأزمة العميقة والمركبة التي تمر بها المملكة على الصعد كافة.

إن نهج التعديلات الحكومية المتتالية لم يحقق المأمول أو المنتظر منه، فقد أُجريت ثلاثة تعديلات على الحكومة خلال عام 2019 وحده، وكان إجمالي التعيينات للوزراء خلال هذه العملية 23 تعييناً، تقابله 17 استقالة للوزراء. وبذلك، عاد عدد الوزراء الذين على رأس عملهم بعد التعديل الأخير ليصل إلى 29 وزيراً، وهو العدد نفسه الذي بدأت به الحكومة عهداً¹. وللإشارة، فقد بلغ إجمالي العدد الكلي للوزراء 334 وزيراً في الحكومات التي توالى منذ عام 2000، وهو رقم ينطوي على دلالات تؤكد أنها أمثلة وشواهد كثيرة. من ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أن وزارة التخطيط ووزارة التنمية الاجتماعية (2019-2025)، وقامت وزارة الشباب بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025)، ثم أقيمت الوزراء المعنيون بهذه الاستراتيجيات وغادروا مواقعهم خلال التعديلات الحكومية المتتالية. ولعل ذلك من المؤشرات المهمة على ما تواجهه الاستراتيجيات المعلنة من عقبات في طريق التنفيذ، وعلى أنها ما تزال عرضة للتغيير المستمر.

1 الملحق رقم (1).

وما زالت الوزارات تضع خططاً استراتيجية طموحة دون أن ترافقها خطط تنفيذية وخطوات لتخفيض النفقات المالية السنوية وتطوير القوى البشرية المدربة والمؤمنة بارتقاء الأداء. وكما لاحظ تقرير حالة البلاد لعام 2018، فإن الوضع يزداد تعقيداً في ظل غياب الأثر لأي التزام بتطبيق الأهداف المعلنة، وضعف التشبيك بين المؤسسات التي تتقاطع أدوارها وتتشابك في القطاع نفسه أو ضمن الاستراتيجية الواحدة.

إن أسباب هذا الوضع الذي يعيق الحركة ويحول دون التقدم، كثيرة ومتشعبة. فالالتزام بمعايير المحاسبة في التعيينات في حلقة الإدارة العليا وما يترتب على ذلك من تعيينات في حلقات الإدارتين الوسطى والدنيا، بالإضافة إلى غياب الرقابة والمساءلة على صعيد المؤسسات، يعمق من النهج القائم والذي يؤدي بالضرورة إلى مزيد من التراجع.

والنتيجة الحتمية للضعف الحاصل في حلقات الإدارة العليا أنه يعمق الفجوة المعرفية، والتي بدورها تعمق فجوة الثقة القائمة بين الحكومات والمواطنين.

ونظراً لغياب الإنجاز وعدم تحقيق مكتسبات يلمسها المواطن، تستمر الحكومات في سياسات الاسترضاء، وهذا ما يجعل الأمور كأنما تدور في حلقة مفرغة لا يمكن الخروج منها إلا بالإنجاز، وهو ما يبدو عصبياً على التحقق بسبب طبيعة التشكيل الحالي ومضمون الإدارة العامة للدولة.

ولأن هناك غياباً لفهم موحد للمصلحة الوطنية، فمن الطبيعي أن يتعذر بناء توافقات واجتماعات على القضايا المطلوب التوافق عليها وطنياً كشرط أساسي لتقليل الكلف المالية والإنسانية والوصول إلى سياسات قابلة للتطبيق على الأرض لحل كثير من المشاكل العالقة.

وفي ظل الأجواء التي نعيشها، تتحول القضايا الوطنية أو السياسات الحكومية إلى معارك حادة ينقسم خلالها المواطنون أيديولوجياً ومناطقياً، وتعمق الهويات الفرعية، وينعدم الحوار، ويسود التمترس، ويعاد إنتاج الوضع القائم، وتتسع فجوة الثقة.

إن الوصول إلى فهم موحد للمصلحة الوطنية يستدعي توفر عدد من الشروط الأساسية، وهي: تحقيق التنمية السياسية، والحد من «أمننة» الحياة العامة، ووضع الأسس الحقيقية لمجتمع ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.



إن الاستمرار في إطالة أمد «المرحلة الانتقالية» التي بدأت عام 1989 يساهم في المزيد من تعقيد الخلافات وتعميقها، ويقلل من احتمالات إحراز تفاهات وتوافقات للوصول إلى فهم موحد للمصلحة الوطنية. وهنا، من نافل القول إن البدء بسرعة في تغيير نهج الإدارة العامة للدولة بموازاة البدء بتحسين أداء الوزارات الخدمية بشكل ملموس، يمكنه أن يشكل المدخل الأولي المناسب لتضييق فجوة الثقة المشار إليها، وسيكون لهذه الخطوة تأثيرها الإيجابي على مسار التغيير الاجتماعي في البلاد.